الحياة العامة

المرأة في

صدر في تشرين أول 2010

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

المرأة في الحياة العامة

صدر في تشرين أول **2010**

إعداد:

اعتدال الجريري فداء البرغوثي

”عندما تتولى النساء القيادة، فإنهن لا يعملن باعتبارهن أفرادا فحسب، وإنما بحساسية شديدة إزاء المجتمع والتحرك من خلال شبكات العمل بصورة حقيقية، كونهن يمتلكن مهارات إبداعية في الحوار ويقمن بطرح نمط منفتح ومرن للقيادة“

ماري روبنسون

الرئيسة السابقة لايرلندا والمفوضية السامية لحقوق الإنسان

مقدمة

إن التحديات الحقيقية التي تعاني منها مواطنة النساء ترتبط ارتباطا جذريا بقضية المشاركة بقدر ارتباطها بالقضية الحقوقية. فالنساء يتم تطبيعهن اجتماعيا بصفة كائنات بشرية غير سياسية، ولا يحظين بالتشجيع والدعم كما الفرص، بالدرجة التي يحظى بها الرجال، من حيث الانخراط في الشأن العام في أعلى مستوياته. ناهيك عن أن مشاركتهن في صنع القرارات السياسية والاجتماعية بالكاد تذكر. فالأرقام والإحصاءات الوطنية التي تتعلق بمشاركة النساء مقارنة مع الرجال في الحياة العامة لا تبشر بخير قادم، ومن ثم فإن دورهن في تقرير مستقبل مجتمعهن أقل من دور الرجال. لذا، فإن التطورات الأبرز والتي يمكن أن تحدث تغييراً إيجابياً في مواطنة النساء، هي المشاركة في الحياة العامة وصناعة القرارات السياسية والاجتماعية بنفس القدر ونفس المستوى كما للرجال.

وقبل المضي قدما للحديث عن مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية، لا بد لنا أن نتوقف لتعريف ذات المفهوم، لما له من أهمية خاصة في الحالة الفلسطينية، إذ أن واقع وتاريخ وتجربة الشعب الفلسطيني أدت إلى ضرورة الدمج ما بين الحياة السياسية والعامة (الأحزاب السياسية، البرلمان، الهيئات التشريعية)، بالمعنى المتعارف عليه، وبين الحياة العامة (المنظمات الأهلية، النقابات، الاتحادات). (عبد حسين 2001)

أما المشاركة السياسية كما عرّفها بعض الباحثين في علم الاجتماع السياسي فهي: "مجمل النشاطات التي تهدف إلى التأثير على القرارات التي تتخذها الجهات المهمة في صنع القرار (السلطة التنفيذية، والتشريعية، والأحزاب)، وتشمل هذه النشاطات: التصويت لانتخاب الممثلين في المستويات كافة؛ المشاركة في الحملات الانتخابية للمرشحين؛ الانضمام والعمل في الأحزاب السياسية؛ المشاركة في النشاطات المختلفة المتعلقة بالمجتمع المحلي؛ والمشاركة في النشاطات السياسية غير التقليدية كالمظاهرات والمسيرات والكتابة في الصحف؛ بالإضافة للترشح للمجالس الانتخابية وتبوء المراكز السياسية بالتعيين في مختلف مستويات السلطة" (شتيوي وداغستاني، 1994: 6).

وبما أن ذات المفهوم كما سبق وعرضنا، يتخذ أشكالاً عدة لا يتسع لها المجال في هذه الورقة، لذا تهدف هذه النشرة إلى تسليط الضوء على مشاركة النساء الفلسطينيات مقارنة مع الرجال في الحياة العامة، بالتركيز على المواقع القيادية في أجهزة السلطة المختلفة: السلطة التنفيذية؛ السلطة التشريعية؛ السلطة القضائية؛ المجالس المحلية والبلدية، وذلك بالاستناد على أحدث الأرقام والإحصاءات الوطنية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المتوفرة في هذا المجال.

النساء هن الأقل فرصا للوصول للمناصب العليا في القطاع العام

شكل (1): التوزيع النسبي لموظفي القطاع العام في الأراضي الفلسطينية في الدرجات الوظيفية حسب الجنس لعام 2010

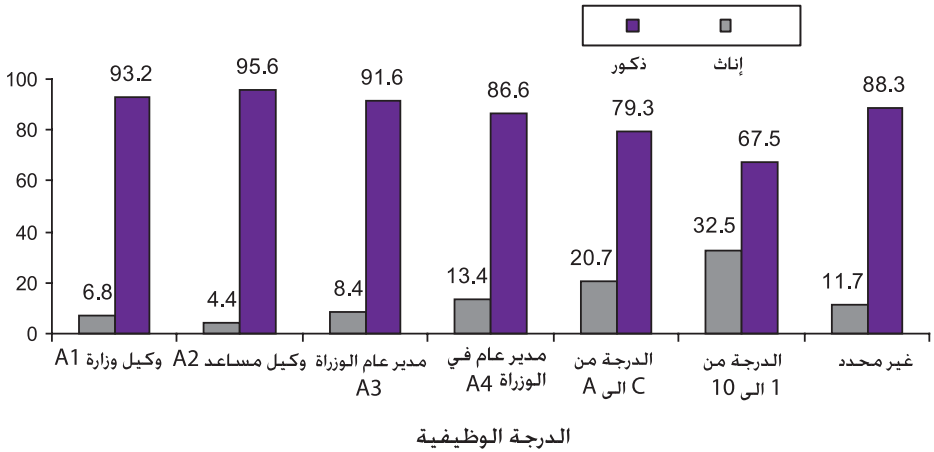

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2010، قاعدة بيانات ديوان الموظفين العام حتى شهر 10 للعام 2010، رام الله ـ فلسطين. (بيانات غير منشورة).

ملاحظة: البيانات لا تشمل العاملين في وزارة التربية والتعليم

تشير البيانات الواردة في الشكل أعلاه، أن نسب تمثيل النساء في مواقع صنع القرار في المؤسسة العامة بالكاد تذكر مقارنة مع نسب تمثيل الرجال، إذ بلغت 4.4% في الدرجة الوظيفية وكيل مساعد مقابل 95.6% للرجال في ذات الدرجة، بينما تتمركز النسبة الأعلى للنساء العاملات في وظائف الدرجة 1 إلى 10، والتي بلغت في مجملها 32.5%، مقابل 67.5% للرجال، علماً بأن نسبة النساء العاملات في القطاع العام بلغت 30.6% مقارنة بـ 69.4% من الرجال، بحسب السجلات الإدارية لديوان الموظفين العام 2010.

هذه النتائج تدلل على مدى ارتباط تدني تمثيل النساء في مواقع صنع القرار في المؤسسة العامة بالثقافة الذكورية والنظرة النمطية لدور المرأة والتي تعتبر بمثابة المحرك الرئيسي الذي يقف عائقاً أمام تولي النساء المناصب العليا في القطاع العام على قدم المساواة مع الرجال، وهذا ينعكس بالتوجهات التي يحملها الرجال في أذهانهم والتي تمنعهم عن فكرة التخلي عن الامتيازات الخاصة التي منحتها إياهم الثقافة السائدة من جهة، ورسختها السياسات من جهة أخرى، لصالح بناء مجتمع قائم على مبدأ حق المواطنة الفاعلة التي تعطي فرصاً متساوية لكل من النساء والرجال لتولي المناصب العليا بغية صناعة القرارات التي ترتبط باحتياجات فئاته جميعا دونما أي تمييز.

تزداد الهوة عمقا في تمثيل النساء كسفراء

شكل (2): التوزيع النسبي لسفراء السلطة الوطنية الفلسطينية حسب الجنس، 2008

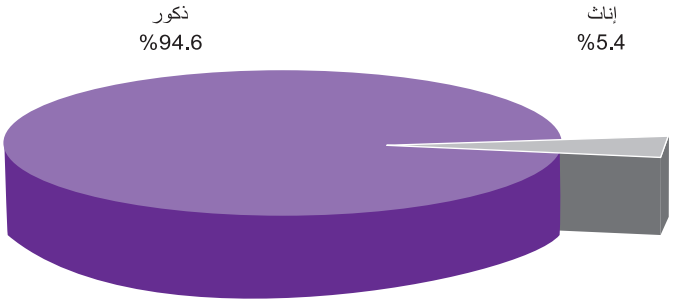

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. السجلات الإدارية. رام الله- فلسطين.

تشير البيانات إلى تدني تمثيل النساء كسفراء بنسبة 5.4% فقط مقابل 94.6% لصالح الذكور، وهذا يرتبط بالثقافة الذكورية السائدة في المجتمع الفلسطيني خصوصا كما المجتمعات الشرقية عموما، وانعكاس هذه الثقافة على النظرة من أهلية المرأة ومكانتها، في تولي مناصب تمثيلية كسفراء، والتي تعني في سياقنا الفلسطيني تجسيدا لمعاناة ووضعية شعبنا الفلسطيني تحت الاحتلال، حيث أثبتت التجربة النسوية الفلسطينية أن النساء قد يكن لديهن قدرة أكبر على الاهتمام بحيثيات قضايا مجتمعنا الفلسطيني السياسية والاجتماعية والاقتصادية منها.

وعليه، فقد أكدت ذات النتائج أن المرأة منحت مكانة أقل من تلك الممنوحة للرجل، سواءً على صعيد الشخصية القانونية أو على صعيد مجموع الحقوق والحريات الأخرى استنادا للاختلاف التكويني والبيولوجي لجسم المرأة كأساس لإنكار مقدرتها على القيام ببعض التصرفات، ومن ثم سلب صلاحيتها في الوصول لبعض المناصب القيادية ولعب أدوار ذات صفة تمثيلية. وهذا مرتبط بالذهنية التي ترى المرأة لا الرجل، (كنتيجة للثقافة المجتمعية السائدة)، دائما في دائرة الشك وعدم القدرة على إدارة المناصب القيادية بالطريقة ذاتها التي يديرها الرجال.

شكل (3): التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي حسب الجنس لعامي 1996، 2006

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2007، المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات 2007، رام الله ـ فلسطين.

إذا ما انتقلنا إلى تمثيل النساء في السلطة التشريعية الفلسطينية، نجد أن الأرقام التي عبر عنها الشكل (3) تشير إلى ارتفاع يصل إلى حوالي الضعف في نسب تمثيلهن من 5.6% في الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 1996، إلى 13.0% في الانتخابات التشريعية لعام 2006، بفضل نظام الكوته.

إذا ما أخذنا بعين الاعتبار المنظومة التشريعية السارية على صعيد الأراضي الفلسطينية والتي لم تكن في جوهرها مرتبطة أو نابعة من حاجة الفرد أو المجتمع الفلسطيني بأي وقت من الأوقات، وإنما كانت هذه التشريعات نابعة من حاجة الأنظمة السياسية المتعاقبة في تثبيت وحماية تواجدها ومصالحها (ناصر الريس، 2009)، بات من الضروري بمكان وضع تشريعات فلسطينية نابعة من خصوصية المجتمع الفلسطيني وحاجات أفراده ومصالحهم الأساسية.

شكل (4): التوزيع النسبي للقضاة في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس لعامي 2000 و2008

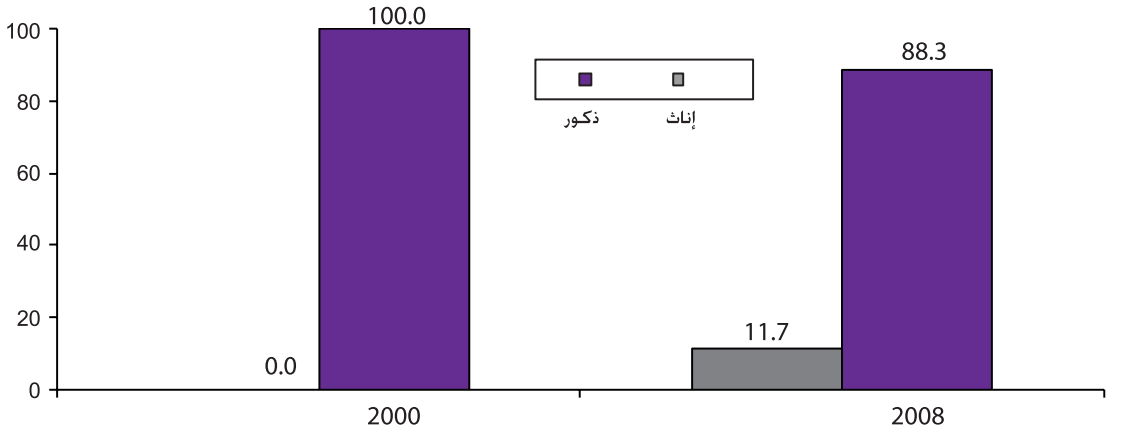

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2007. المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات 2007. رام الله ـ فلسطين.

يبدو لنا جليا الإصرار على إنكار امتلاك المرأة للشخصية التمثيلية القانونية المساوية لشخصية الرجل. ويتضح هذا الإنكار والتمييز في النتائج الواردة أعلاه والتي تعكس التدني في نسب تولي النساء مهمات ذات بعد قانوني على صعيد القضاء. فالنساء وبعد مرور 8 أعوام على تغييبهن في سلك القضاء، حيث لم يكن حاضرات البتة في سلم أولويات صانعي القرار ليكنّ قضاة كما الرجال، إلا أن النساء الآن هن موضع اهتمام خجول لصانعي القرار من الرجال، إذ بلغت نسبة النساء العاملات في سلك القضاء فقط 11.7% لعام 2008.

شكل (5): التوزيع النسبي لتمثيل النساء والرجال في المجالس المحلية والبلدية في مراحلها الأربعة لعام 2008

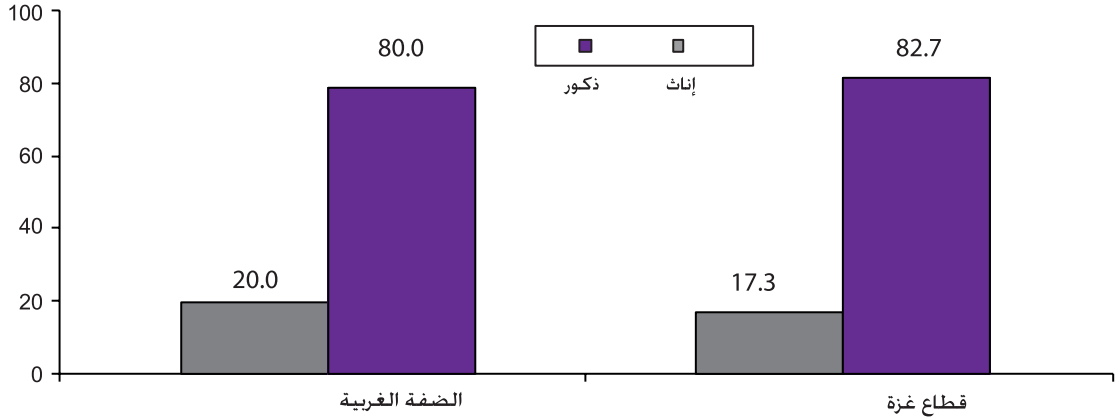

المصدر: إحصاءات وحدة النوع الاجتماعي في وزارة الحكم المحلي. بيانات غير منشورة. لعام 2008

كنتيجة حتمية لتكريس التبعية والتمييز وعدم المساواة في المشاركة السياسية والعامة، تؤكد لنا النتائج بأن نسبة تمثيل النساء في المجالس المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة لا زالت دون المستوى الذي تطمح إليه النساء الفلسطينيات واللاتي قد يكنّ الأقدر فعليا على تحسس الاحتياجات الفعلية لمجتمعاتهن المحلية، إذ بلغت نسبة تمثيل النساء في المجالس المحلية والبلدية في قطاع غزة 17.3%، وتزيد قليلا لتصل إلى 20.0% في الضفة الغربية للعام 2008.

شكل (6): التوزيع النسبي لتمثيل النساء وفق نظام الكوتا والمنافسة حسب المنطقة لعام 2004

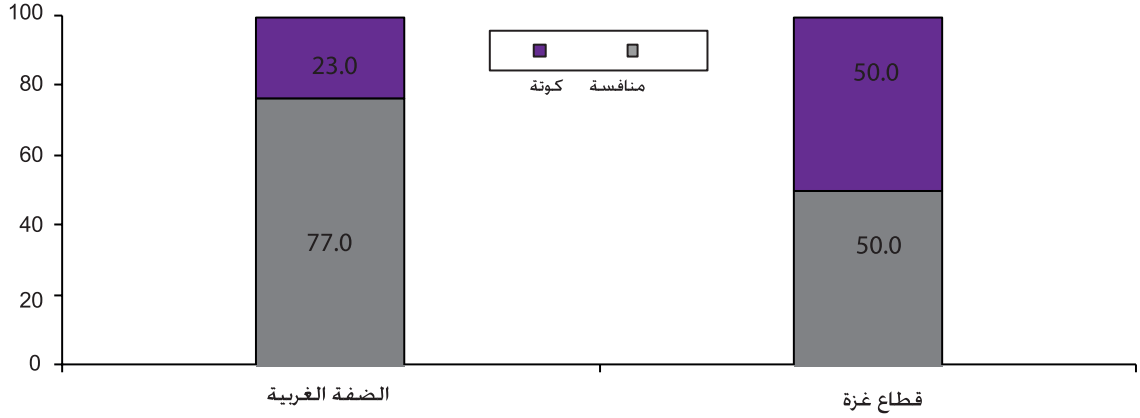

المصدر: إحصاءات وحدة النوع الاجتماعي في وزارة الحكم المحلي، بيانات غير منشورة، لعام 2008

إذا ما تعمقنا في إجراء الكوته، يمكننا أن نقول أنها كانت السبب في زيادة تمثيل النساء، إذ تظهر البيانات أن نسبة تمثيل النساء في المجالس المحلية والبلدية بفضل الكوته بلغت 77.0%، مقارنة ب 23.0% بفضل المنافسة، ولكنه بالمحصلة لا يعكس بالضرورة رؤية وتوجهات النساء أنفسهن للترشح والانتخاب للمجالس المحلية والبلدية، إذ أن غالبيتهن قمن بترشيح أنفسهن لأسباب اجتماعية أو عشائرية أو حزبية. وهذا ما أكدته دراسة مسحية لوزارة الحكم المحلي للمؤسسات التي تعمل في مجال النوع الاجتماعي والحكم المحلي في فلسطين إذ أشارت أن القوانين والتشريعات مجحفة بحق المرأة ومشاركتها السياسية، فالكوتا كإجراء قانوني لم تعط ضمانات للمشاركة في الانتخابات، ناهيك عن غياب آليات للرقابة على التطبيق وضمان مشاركة المرأة مشاركة فعلية (قزاز والجريري 2010).

أخيراً نقول أن الأرقام والإحصاءات التي تتعلق بمشاركة النساء الفلسطينيات في مواقع صنع القرار على المستوى الرسمي لا زالت تعكس ذات الصورة النمطية عن النساء باعتبارهن المسؤولات عن رعاية أسرهن في الفضاء الخاص، وتنكر وجودهن في مراكز صنع القرارات وخوضهن العمل السياسي، حيث أن المجتمع الفلسطيني المحافظ بعاداته وتقاليده، لم ير في المرأة يوماً إلا دورها الأسري والاجتماعي وعجزها عن خوض العمل السياسي، مقتصراً العمل السياسي والحزبي على الرجال فحسب ومهمشاً دور المرأة في هذا المضمار.

رغم أن النساء لو أتيحت لهن فرص الوصول إلى مواقع صناعة القرار على اختلاف مستوياته على قدم المساواة مع الرجل، وكن ذواتهن، فإنهن لا بد سيطلقن العنان لطاقاتهن الإبداعية والابتكارية، ولا بد سيمارسن السلطة على نحو مختلف، وبالتالي، يمكنهن أن يحدثن أثرا أكبر في مجتمعهن، على اعتبار أنهن لا يعملن فقط على تحسين رفاهية أسرهن بالذات، بل ينشدن الاستقرار أيضا.

المراجع

1. الريس، ناصر، مدى مواءمة التشريعات السارية في فلسطين للمواثيق الدولية بشأن حقوق المرأة والطفلة، مركز الدراسات النسوية، 2009.

2. شتيوي، موسى وآخرون، المرأة الأردنية والمشاركة السياسية، عمان: مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية، 1994.

3. عبد حسين، سريدة، تقرير حول: وضعية المرأة الفلسطينية، القدس: مركز المرأة للإرشاد القانونيوالاجتماعي، 2001.

إيمانا بضرورة الحوار بين المستخدمين والمنتجين للبيانات، وتطبيقا لسياسة عامة في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن برنامج إحصاءات المرأة والرجل يرحب بتلقي ملاحظات الجمهور الكريم حول منشوراته.

لمزيد من المعلومات يرجى الكتابة أو الاتصال بـ :
قسم خدمات الجمهور
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص. ب. 1647، رام الله، فلسطين

هاتف: 2982700 (2-970)
فاكس: 2982710 (2-970)
الرقم المجاني: 1800300300
بريد إلكتروني: Diwan@pcbs.gov.ps
صفحة إلكترونية: http//:www.pcbs.gov.ps

تم تمويل إعداد هذه النشرة ضمن مشروع برنامج تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، UNFPA